

٣٠٠
جاشيه بديج الزمان





بسم الله الرحمن الرحيم ونعم المنعم

قوله نوراني زين نفوسنا الناطقة بجملة الغير محالة في مادة ^{العلقة}
بالابدان خلق التدبير والتصرف من غير كمن حلول او جعلها كيفية كيفية
ظاهرة بنفسها ومظهره لغيرها لكن بآية الباء او ضارة بالصور عارضي وبلازمة
الباء قال الحق البقية وهي النور العدل بسمي به لانه تزين وبقي ضوئية
وقال بعض الفضلاء النورية كيفية ظاهرة بنفسها ومظهره بغيرها والاضارة
اقوي منه وانتم ولذلك اضيف الى النفس في قوله تعالى الذي جعل
ضياء القمر نورا او قد يفرق بينهما بان الضياء ضوء والى والنور ضوء عرش

وقد يقال ينبغي ان يكون النور فوجي على الاطلاق فيكون له واحد ^{المراد} نور
 الآلة وانت خبير بان هذا معنى على عدم التجزؤ في الآلة الكلية وقد جعلوا على
 ذلك وهو ان النور ليس بمصدا بل بمعنى المنور وانما قدم القلب على الصدر ^{القلب} لان
 منظره في الصدر مكانة الحقيقة ^{فوق} فكل من يعرفه المراهقة اذراك البسيط
 سواء كان لغويا بانية او تصديقا باحواله لا اذراك تجري من سوا كل من
 خبر بها وكلما خبر بها الذي هو اخص منه مطلقا لان كل اذراك تجري اذراك
 البسيط من غير عاكس كل لحوار ان يكون البسيط قلب ولا يمكن
 يكون اذراك تجري لان القلب داخري من الكمال المعقولة ولا اذراك
 المبسوط بالعدم ولا الاخير من الاذراكين ينبغي واحدا وانما بينهما عدم
 اما الاول فلان المعقول هو الكلي والآخره فلان المعقول هو اعم منه لكن
 لا وجه لانياره على العلم قائل قوله المعقولات منه الحقيقة المشعشعة
 مسطر حيث استأز اولاً الى موضوع المنطق على مدح المتقدمين وهو المعقولات
 الثانية التي لا يصدق على الموجودات الخارجية كالكتابة والذاتية والعرضية وغير

فما هنا لا تصدق على الموجودات لان كل ما وجد في الخارج فهو خبري وكل
 ما صدق عليه المقولات الثابتة فهو ليس خبري حيث انما يصدق على الموجود
 الاول التي تصدق على الموجودات الخارجية كما ان الانسان الصادق عليه
 زيد وعمر والموجودين في الخارج كما يقال الانسان يقول علي كثير بن منقضي
 بالتحقيق في جواب ما هو كل ما هو كل كذا كذا فهو نوع ينجز ان الانسان نوع
 فان النوعية عرض ذاتي للمقول الثاني الذي هو الكلي وقد لزم صدقه على القول
 الاول الذي هو الانسان بتركيب القياس انما يسمى المقولات الثابتة
 لان الموجود الذي بعد الموجود الخارجي واما ما الى الموصل البعيد التصور
 اعني الكميات والقرب التصديقي اعني التمثيل كقولنا العالم موفى تكون
 حادنا كما السبب ان قلنا ان العالم علم للمحسوس المشاهد وانا انما الى الو
 القريب التصوري اعني المعرفة واما ما الى الموصل البعيد التصديقي اعني
 والموصول الابعد التصديقي اعني المقدمات والتوابع والموضوعات والكمية
 واما الموصل الابعد التصوري فمتمم بوجوه عنه وخامسا الى موضوع

المنطق على مذنب المتأخرين لموافق الوضع الطبع ولأنه باطل على ما
 نحن في موضعه وهو المعلومات العقلية والتقديرية من حيث أنها موصولة
 إلى المول وسادسا إلى الموصّل القريب القصد في معنى القياس والاستقراء
 كما ترى أن فلانا اسم لاسم واحد متماثل كسر بافانته أدرك
 الكلمات والتجزيات وفيه رد لقدر الحكماء المتكلمين بكونه عالما اتفاقا
 بأن أعماله صادرة عن غير الاستجاب كإفعال الطابع ولما خرب اتفاقهم
 بكونه متماثلا عالما بالكليات فخطو ذلك لأن افانته أدرك الكلمات
 والتجزيات فخرج بكونه مدركا وعالمنا وفائدة ذلك الردية من المحققين
 بأنه تعالى عالم وليس من تلك الطبقة الباطلة لم يقضي الطالبون إلى كلامه
 التكميلية التي كيب الناليف الذي هو محل الاستنباط المتعددة بحيث
 يطلق عليها اسم الواسع مطلقا ويكون بعضها نسبة إلى البعض بالتقديم
 والتأخير من الترتيب عرفا الذي هو محل الاستنباط والمتعددة بحيث
 يطلق عليها اسم الواسع ومن وجه منه نفعه في كل شئ في مرتبة

واما العرفي اخص مطلقا من اللغوي قوله والصلوة غيب الصلوة
 بعد الحمد لا يقوله عليه السلام خصوي كبريات منها اذ اذكر غير اصد ذكر قم
 معني وفيه نظر لعدم دلالة لفظ اذ ا على الكلبة على انه يجوز ذكرها بالسلام
 قوله على بنينا انزه على السهل لئلا يربط نفس السامع كل منسوب
 ممكن لانه يحتمل ان يكون من البروة بمعنى المقول بعد تشبيه بما هو معني
 الفاعل ولذا صح جموعه مطلقا والا فلا يصح لما تقر من ان قبلا بمعنى المقول
 لا يجمع لصحى كل كنية الا ارتفاع الاستوار لوجع باد الواد والنون من جمع
 مؤنثة بالالف والنا لان الاستواء من حيث انه موضوعه مطلقا
 وان يكون من البناء بالفتح كك بمعنى المنحرف عن الحق واداه وصفاته واسمايه
 للعباده ان يكون من البناء بالسكون بمعنى الطلوع والتبسم وان يكون
 من البناء بمعنى الصوت الصبح وان يكون منفولا من البنى بمعنى الطريق وان
 يكون من البروة بمعنى الموضع بل العلة على التقادير محتمل وجوبا وما
 ذكره من انه وال على الشرف والرفعة وانه يحصل فيه ذهاب نفس السامع

كل من ثبت ملكه فاعل ومفعول وان فيه رعاية لاسلوب النص الوارد في
الفضل وان عام وانشارة الى ان مساو وان الاستحقاق بواسطة
البنوة يستلزم الاستحقاق بواسطة الرسالة وانشارة الى ان
مجمعها وابتداء الاحتمال المعاني الخمسة الباقية ويجعل ان يكون الرسول
بشيء فاعل بمعنى انه مرسل لا واهم والنوحي من احد الى العباد ولان الرسول
احص مطلقا من النبي او بالعكس او سائر او على اختلاف
المراتب ولان الاستحقاق بواسطة الرسالة يستلزم الاستحقاق
بواسطة البنوة بطريق الترتيب من الاعلى الى الادنى او بالعكس فلو كان
في البنوة لدنفا فقط **قوله** محمد عطف بيان للبر لا صفة لان
العلم نتجت ولا يتبع به ولا يدل لان الاظهر المقصود من البصاح
الصفة السابقة ونقرير النسبة فرع البديل سند العكس فالخصم
صفة للبر لا لتضم على عطف بيان **قوله** الخاتمة انما هي على
السلام مع انه واجب لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
سليما

٢
فسيما لانه يحتمل ان يكون معنى الجوه او الدعاء بالتميم والبهاء الذي
او الملك او السلامه عن الافات او العقل او القول الدلائل
على عبودية العبد لله تعالى الفاعل لا يحتمل ان يكون وجوبه والانه
يوجب في كل مكان او زمانه في كل وقت بل في كل زمان والنيات المتغيرة
او خارق للعاده المظهر المحدث على معنى النوة وكما في معجزة
باعتبار الحجة بسعي حجة باعتبار الغلبة في علي الحقم وبنية باعتبار افادة
البيان في علي ورواية كلمة الواو مع عدم الضم في اشارة التي
ان الصلوة على غير الانبياء ابتدأ بكونه وكرامته من بنين ابي النبي صلى الله عليه وسلم
او خدام او خلف الا وبيد امامه عليه السلام فلا نفور مما ان صلواتكم سكن
لهم وعلي سلامهم لم يخطف بيان لبنى الا ان يحل على الملائكة قال عليه السلام
والسلام او اكان في البلد والدي وسائر الناس اتفق من فليس منهم الصالح
من روي عنه ومنه في قوله فازدواي نحو الكثرة الحقيقية في استنباط
المسائل والندجات في كنه الدلائل حيث يقال فازدواي نحو

ففسر ان كان كثر الحر **قوله** التحقيقات التي هي اثبات المسئلة
 بالدليل الذي هو الكبر من فضلين لما ياتي في الجواب لطرفي والحق
 اثبات الدليل بالدليل فانهم كلهم الصفة الفعل اعرفه فاعده المطلق
 بعد جعل من قوله تعالى صفات النبي عليه السلام كل محدث مدعة وكل مدعة
 صفاته فهو الصواب الاول من الشكل الاول **قوله** حكمة لا تولد نوحا ما
 خلقت اجمع والانس الالبعدون لانهم سرده بالخفض والدليل
 كما للمعرفة وهو محتمل بل تولد نوحا كنت كثر انما خلقت الخلق لا غير
 جوابا عن قول داود عليه السلام لما خلقت اخلق وبيد ان يكون الحكمة
 راجعة الى العباد لئلا يلزم كلف لا اذلة عن المراءى بوجوبنا في الصانع
 فمع قوله تعالى وان الا ان رب العالمين انه موجود حسب
 لانه عين شبيهة بمن بها ظهر بطلان ما ذكره في الترتيب من وجه
 كون افعال احد معللة بالعلل **قوله** الذات والصفات وهي انه
 واحد وهي انه واحد موجود ومنزه عما لا يليق فله الابعاد عند القول ما يغني

حق متوقف فان معرفه بالکنه محال وند اصرح عند انسا في رحمه الله القول
 باخر فاک حق متوقف وکن معرفه الذات انما هو بالصفات فاقول
 جوب بالاسدلال علیها امی لجعل الامار والایات دلیلا علی المعبره
 کنظام العالم فانه دلیل اضا علی علینا فاطلع باغباء الاسرار وند بانه
 الی المبدی ولد ادا ودر من عرف نفسه فقد عرف ربه لا المنقر
 وند ادر وخرقت ربی بری قال احد سیرهم الیه قوله علی کل شیء سید
 قوه وھی متوقفه لتوقفها علی الآله لالی الصبح متوقف علی عاتیه نده الاله
 و الفواعل و رعایتها المعبره علی علمها و الماد من التوقف والامر المعبره
 الفاعل لاما لا بکرجه لشی الا بعدله فالمراد من العرض العرض العرفی لا العرض
 والعرفی و ما قبل ان یفعل المنطق و تعلیمه شرب بمحمل نزول کلماته حریمه
 حصر محوزیه الاستیجاب من علی التوکل و الکفایه عن التوکل والا فکیف
 یتصور المنع علی ما یوصل الواجبات و اسس المنع و عات و سیر
 المسی المنطق انما سیمی المنطق منطقاً لانه یحصل بسببه الاقدار علی المنطق
 الظاهر و الاصله الباطنی اعنی ادر الکلیات و المنطق یطلق علی

كلما فالمنطق مصدر على وجه البالغة او اسم موضع وفيه نظر لان
كون المنطق بمعنى الادراك ظاهر البطلان على ما سيجي لانه قد وقع بان المراد
بالمنطق في الانسان والناطق هو القوة لا الادراك اولاً بل من منه عدم
ارادته في موضع آخر على ما سيجي لانه المنطق هو الذي بالنبوة به في هذا النوع
غلط عام كما في المستقبل قوله على غير ما هو لا كناية عن المسائل الواضحة
المعروفة المشهورة لانه من اجل الابيض الحية ثم اسويته قوله ودر الفهم
كناية عن الغير المشهورة لانه جمع مرادة وهو الدر الذي بين الدر في الله
المخصص فالدر فيها مزيد وقد يقال فرايد الدر كناية عن تعال العلوم
وحتى قبله ما بالكلية قوله احد من العظام اشارة الى موضع الناحية
قد كتبوا عليها حاشي لم يرض بها المصنف وبعضهم قد فعلوا غير من تحفاته
للمحققين في مضاعفاتها قوله شجرة صخرية المنح من جرس استعار
بالكنية واشتبهت الشجر بخلها قوله يتوفى في الاعمال التوفيق لانه توجيه
الاسباب بالمرئ السببيات وعرفا علوم القدرة لاجل الطلوق له
اي اجزاء العلوم مع التصديق لا الموضوع الصدق والمباذ في العبر ما يتوقف عليه

السائل والمقابل المصير المطا الذي يبرهن على ما في العلوم ان كانت
 كسبية برليل قوله فمقتضى قولنا ان موضوع العلم اي
 موضوعه زياتا نوزت البعيرة الفسرة اما مطا لغيره فزادنا واما
 الثاني فلان معرفة واما الاول فلان كل خبر صدق فيه موضوعه صدق
 فيه حده مما خذ من الغاية لان العلة توجه النفس قصد الحق والمعلوم لتحصيل الجهول
 فافهم قوله بالنسبة اليه ان علما انما تصور وتصديق واما علم
 غيره كالمصدق فلان منقسم اليه برليل قوله وهو حصول صورة شئ في العقل
 عند المتطهين فلهذا عن النفس الناطقة التي هو الفعل عند عدم غلبة
 فلا منهم ان اطلقوا الفعل الذي هو موضوع الخبر المحتاج اليه البدن ذاتا وفعلية
 لكنهم يحلون كونه طرف تصور الانشياء قوله ممكنة في الزمان الثالث للمثلث
 الذي كخطبه بلنه خطوط هكذا وفي التمثيل امتحان للقاري لما تقر من
 ان العظم موضوع عن العلوم التعليمية كالنفس بالستقيم الطبع
 اما عند الحكماء فهو مشر على بناءه فلا مناسبة له بهذا الفن قوله تعالى
 اعني ايمانين المنا و بين من دفع خط مستقيم على اخر هكذا ونبه

في قول الزا والثلث للثلاث مساوية هاتين قوليه قبل وفوقنا على الزا
السندي لا يحصل تصور احد ما الاخر الثاني كلمة ادرك وجود الجسم والما بعد له
على البرهان الهندسي المذكور في السبعة المنزلة على المقدمتين المذكورتين
في طرسي مثال قوليه مختصين او اكثر مطلقا سواء كان حقيقيا
ما عتبار السارين جميعا ومنها اوجها او غيرها باعتبار المنع والاما باعتبار الضابط
الاسام وعدمه فمنع الجمع خارج عن التقسيم الحقيقي فافهم قوله ومطلق التصور
مرادف للعلم فلو قسم بدون التقيد كما هو المشهور لم يحصل التقسيم اصلا
للفهم ثم منتهك ونقص لا ينتك فاد التقيد واجب قوله وانت
خير فحصل ان التقيد جائز ليجوز ان مراد من التصور التصور بشرط لا شيء
قوله لا يوجد بدون التصور اي مطلقا وموالات التصور اذ
وبهذا يغفل ما قبل ان كل واحد من التصورات الثلث خالص المعبرة في التقيد
لتصور اذ لا مطلق لان المعية فيه ذاتها لا تقيد بها ولا يلزم من لزوم التقيد
لها اعتبار عتبارا للفرق الظاهر بين عدم الانفكاك والاعتبار
ثم انه لو قسم بدون بلزم التقابل الذي عباره عن امتناع الاجتماع بين
في قول

في محل واحد زمان واحد من جهة واحدة بين التصديق والنسور
 بينية مطلقا فاقسم بينهما التقابل بين التصديق وبين النسور
 فقط فثبت وجوب التقييد ثلث في قوله وانت خبير بحصده ان
 باللفظ المذموم حسب الوجود بدليل المذكور لكن التقابل بحسبه
 منافي له اصلا سواء كان بينية وبين التقييد بينية وبين المطلق
 فان التقييد بينية بر فاعلم ان كما بين الزنج والفر داف كل زوج
 زوج بحسب الوجود والاشئ منه يفرد وبالعكس بحسب الصدق كما ان النسور التقييد
 بايجله ان كلا منهما خبر عقلي بالذات منافي له خارجي باعتبار المعروض
 غير منافي للتقابل فاعلم ان المحصل التقسيم الحقيقي وهو لا
 الحقيقي بينهما للثاني صفة فاعلم ان كذا بالان غير النسور المحم عن الحكم
 التصديق غير معتبر لانهما جميع اذا اريد من تصور العلم من الحقيقة والحجاب والاما
 اذا اريد به الحقيقة فهو منع فان التعريف اللفظي من قبيل التصورات على
 سبيل التشبيه على ما حق في موضوعه والاما على وجه منع مخلو فليس حقيقيا
 فاعلم قوله وللتبيين لان تفسير العلم بذلك مشهور معلوم الحكم

هو الظاهر لانه انما يعرف المقسم لادفعه او التصور فقط او لم يفت
التيه الذي هو ما يشار اليه في الشيء وما على الاول فلما من شدة
التفسير واما الاخير فنظائر قوله فذكر في ضمن المقيد لمستعمل الاشارة
قوله لكان اولى بذكر تصورات المقوم فان الصورة ليس حصول صورة في العقل
ولا لكان للمفهوم مفهوم وما لم يجر قلته من نفسه بل بصورة حصول نفسه كما هو
في العقل فان حصول الشيء في العقل اعم من ان يكون حصوله كحصول نفسه
كما في الصورة او كحصول صورة لا يحصل نفسه كما في حصول غير المقوم وذلك
لان الصورة اذا اضيف الي المعنى والمفاهيم يراو به ما يكون حصوله
بحصول نفسه كما تعلم بحصول وسائر الكيفات النفسانية وعدلته
ترتب انزه بالعكس وكلوا حدتها لا يستلزم الاخر فاذا تصورنا انما
يحصل في العقل صورة الشئ لا نفسها ولا ترتب انهما يحصل العلم
نفسه لا بصورة ثم قد يتصور حصول صورة الشيء حصول نفسه كما اذا تصور
فان تصور يستلزم حصول نفسه وانما قال والا في الجواز ان يقال ان
المفهوم غيبه كوجود الوجود قوله ان قيل حصل منع قوله على التقادير
المذكورة

المذكورة لان الاشتراك المعلوم من التقسيم يدل على التعريف فلا بد
 للتعريف فيه فلو سلم وهو لا يتقدم التعريف لان التعريف هو اتحاد
 فيما صدق عليه في العلوم والتعريف هو الاتحاد في المفهوم فلو سلم
 غيره فيه او التصديق ايضا لكان ذلك وفيه كذا لا لا لا سلم ذلك كيف
 وان المبادر هو الحصول بدون الحكم لا المطلق بغيره في المقابل وحمل التعريف
 على ما هو المبادر واجب في السببية اما لا فلا بد من كونه في المقسم
 مع ان كون التقسيم موقوف عليها يقتضي تقدمها عليها نسبة عليها واما الثاني
 اعني كون المقصود منها التقسيم لا التعريف فلان العلم معلوم به جدا
 وذلك كاف فيه وكذا اشارته الى الموضوع في حصول جواب
 سوال مقدر وهو ان التقسيم لكونه موقفا على التعريف لا يقبل التعريف
 انما يقتضي غير تحسن تقديم الموقوف عليه ان حصول المعرفة بالمقسم
 احد القسمين كاف فيه على وجه الاختصاص فلا تحسن لا آتية التاخير فيه
 حذف الشخصيات الخارجية واما الدانية فلا بد منها لان كل ما هو حاصل
 فلا بد من شخص عظم ضرورة انه منها خبر عن سائر المعلومات على ما خرج

بالعلمة انفسنا ان لا يكون لا يمكن ان الظاهر واما بالعلمة فتناول
 لان المراد بصورة الشيء ما يوجد عند هذه الشخصيات لو كانت
 ووجدت وان المراد بالشيء المنزلي هو الشيء لا يوجد في قولنا لا يتناول
 اما الاول فلا يتناول عند هذه الشخصيات فلا يتناول صورها من حيث
 هي قريبات بل من حيث كليات واما الثاني فلا يتناول عند هذا النوع
 بوجودها وجودها في نفسها في العلم الا انها غير الاعداد فماذا لم يكن العلم
 موجودا لم يكن في شخصيات واذ لم يكن عند هذا لان الحذف يعني الوجود
 لان الوجود لم يكن في شخصيات فلا يتناول صورها من حيث هي معدومات بل من حيث
 لوجود في ضمن الافراد عند من يقول واما عند من يقول بعدم
 استقامت الخبريات في العقل اصلا بل في الآلات من نحو الساعات
 والباطنة فتغيرت اول لان المبدأ وراى في بمنزلة الشخصيات
 بمنزلة الطرف البشري او بمعنى عند وجه التعريف على ما هو المتبادر واما
 قولنا جرمه تحيل ان يكون بمعنى اما بجهة او وجدت كانت لا في
 او انجز الذي لا يتحرك او ما يقوم نفسه فخرج واجب الوجود او ليس

له واداء الوعد وما ياتي ذلكونه معاني من محبة وكونه خبر جسم والمعاد
 المركب والمنجبر الوعد بخلافه يحصل التعريف ان العقل هو النفس الناطقة
 غير محتاج الي بدن وانا فعلا قوله مجرد عن مادة والاداء بالهو
 لا يكون قابلا
 فاما قائلان لما ينفع الصورة في معان لها في فعلها مشروط
 في افعال من التدبير التعريف بمعارضة المادة اخر عن القول التعريف
 التي لا تتعلق لها بالاجسام في هذا التعلق بل تتعلق بالعلمة والتأثير في
 النفس الناطقة الغير للعقل والتأثير باعتبار اختيار في التفسير
 الي ان حقيقة النفس الناطقة الغير في الحقيقة والتفصيل غير معلوم ان قوله
 اذا تقرر اجزاء التعريف فاعلم مجموعها انه ذلك الشيء لا فائدة الاكبر
 اذ حرفت عند تعريف الجبل ان ليس كذلك فانه من المعنى اللغوي
 وهو ما يكون ان يعلم بخبر عنه فانه العلم ليس متحدا مع العلم المعروف خبر بل هو العلم
 لا التعريف الذي هو الموحى والخارج عنه وبهذا اظهر فيه لعل في خبر
 من باب التعريف الثاني ما الاول او ليس في الدين الامر واحد هو الصورة

منه فلو بنا صورة للمعوم انما لو وجدت في الدين او في ذلك المعوم
في الخارج كما كنت ذلك وهو الاول بالثاني في السبب الذي
صورة اما الاول فظاهر واما الثاني فلان المعوم لو كان له صورة
لكان موجودا في الدين لان ما يكون له وجود لا يتصور ان يكون
له صورة واذا كان له وجود في الدين يكون فيه من المعلوم امر يتصور
واخر له الصورة وهو بطليما من بطليان وكذا الحق في
جمله معقولة للتشبيح المذكورين في دأبهم ان لا يتصور من حكم
وخذ اي اذ ارباب الميزة المعقولة لا يمكن سقط الاعراض ما يغاير
التصديقات سبعة من الاعراض ان الميزة نزل على الخرج كمن
اعراض اخر دهرانه بل من ان يكون كل واحد من تصور محكوم عليه الحكم
تصور محكوم به والحكم وتصور النسبة والحكم وتصور محكوم عليه به والحكم وتصور
المحكوم عليه النسبة والحكم وتصور محكوم النسبة والحكم تصديقات
لا يدل على الخرج الحكم او الميزة كما يكون بطريق العوض يكون بطريق الخرج
بدليل كون السبب جوارح السقف لا ينطبق على مذهب الامام

وحكما راما الاول فانه مركب من الاربعة اجزاء المبنية بديل على مخرج
 والى الثاني فانه مركب من عدمه وعلى ظاهره كبحث والى علي
 على باطنه فلا راما الاول فانه عدم ولاتة المعينة على المخرج لا يوجب
 عدم صدقه الا على التصور الثالث والحكم فانه كما يصدق عليه يصدق على
 تصور الواحد وحكمه ايضا وكذا يصدق على التصور الذي انكر ان
 الحكم معه ويكون حكمه خارجا فان المبنى كما لا يدل على مخرج لا يدل على
 الدخول ايضا والمثال المذكور وبنية معقولة فلا يصدق الا عليه
 مثل ذلك الامر بالمثل فيما سبق لم يصلح لعدم صدقه بغيره
 لم نر نحن ان يصدق ان زيد قائم في تصورين وفوقه خارجا لان
 المركب من الشئ وبغيره مع صدق المقسم عليه قلنا ان
 كان المراد من العلم الواحد في الاعتراض هو الواحد الحقيقي
 الاعم من الواحد والمتعدد بل الواحد ولو اعتبر باوان كان المراد
 منه الاعم من الحقيقي والاعتباري فالحجاب ما خالف الشئ الاول و
 منع بطلانه المذكور فيه والى الثاني اطهر من قوله العلم الواحد

الظاهر من تعريف العلم العبد ^{نريد على الاربعة لان الهيئة الاجمالية}
يجب ان يكون واحدة لانها مقسم ^{ويعتبر فيه حاصل الجواب} اجابته
منه فاجاب ما جاز يشق ^{فما من العلم وهو بط} عدم
صدق المقسم ^{الماقود وان اريد} فاعراض على قوله قلنا
ان القيمة ^{قلنا وهذا ينحل بخرج التصديق على ابي الحكم}
منه على ابي الامام بانه مراد به انه لا يحلوا ان يغير الصورة الاجتماعية
مع هذه الاشياء ^{الاربعة} فانه التصديق اولها فان لم يغيرها
التصديق علما لا علما لان المركب مالم يكن معه صورة اجتماعية لم
يغير شيئا ^{احدا} وكلها شيئا في علم واحد ان اغتبه لم يرم ان يكون
التصديق عبارة عن المركب من العلم والعلوم او الهيئة الاجتماعية
ليس بل علم لانها ليست بمتصور لا يصدق بل هي من قبل المعلومات
والمرتب من العلم وغيره لا يكون ^{واما} الترحيح بانه لا امتياز كقولنا
من التصور والتصديق عن الاخر بطريق خاص يحصل به الدخول
التصديق اليه ^{بكون} الممكن فحاج الي المنهجية النظر على اية

قبط الصا لان تعريف اليد هو النظر في مختلف فيها التصديق
 نعم التصور عند من راجع على التصور على ربه لان التصورات كلها بدنية
 عند الامام لا يخرج من فيه الكتاب فيه وفيه بحيث لا تغفل عنه انه
 بعد السؤال الاول وهو تصديق وتصوير خارج لان مجموع
 واحد باعتبار عرض الهيئة الاجتماعية وانه يرد عليه وجه تصور الحكم
 عليه والحكم وتصور الحكم والحكم وعلى هذا قياس لان مجموع التصورات عليه الحكم
 مثلا ايضا واحد بالاعتبار والمركب من الشئ وفيه فاعلم ان كان
 وجه الفاعل منع كونه منه فانه موالد للمعنى فيه ان تحت محله
 باسم واحد وقد ذكر مفهوم التصور المجيئ تحت مفهومه لان خبر التصديق
 هو تصور المطلق وفيه ما فيه من امره بغيره ليس المراد من الاستدلال الادرا
 لانه بابا كلمة الى ولا ربط كلمة بآخر لما هو ولا يقع قوله في آخر منبذ كما
 ويرد محله ان الظاهر من الاخر المعايير بالذات فلا خلاف
 فيشكل بعدم المعايير قوله بالاعتبار لان ما اعتقده انه
 انسان وتسمية به في زمان فرض ان الامر بمواضع واحد

في الطرفين كان الحكم نوايا اعتبار ومقبلة باعتبار في غير مقبلة
 فلا يحتاج الي التمييز العادل في غير ما اعني ان الالفاظ التي
 معناه عن الحكم بدل على ان الحكم الفعل الغير مودنا غير كما لا
 والا بقاء والا شرايع والا بحباب والسلب وغير ما من معاد الا
 المتعدية الصادرة عن نفس الالابنة وفي قوله ملزم الدوران يقول
 صرح الامام بكبرية استازة لانه ليس باعتبار تركيب التعديتي
 بل باعتبار ه وهو كونه كقابل النقي لا على تقدير كون العلم من مقوله
 من مقوله الكلف لانه عرض لا يعقل القسنة لذاته ولا يتوقف
 لصوره على تصور الغير اما الاول فلهذا فاعلم به الصورة واما الثاني
 فلهذا قابل باعتبار المعلوم واما الثالث فلهذا ان اعتبر به صورته ثم
 اعتبر به كونه ذلك للنسبة لا يكون من مقوله الكلف لعدم صدق
 المقسم عليه للباين بينهما الا ان كان بمجر الصورة اما اصله
 في النفس كونه من مقوله الكلف واما بغيره فتعاضد النفس بالصورة
 اما اصله من مقوله الاتصال الذي هو الثاني غير ان اجاروا واهجور
 متعلق

۱۲
 متعلق بمجروف ایجابا و سلبا اما مقول مطلق او بمنزله عن
 مذکورہ اغترق اور اک نسبتہ اعم من یکن
 و ذاتها او مقولہا اور اک و فوعها اولاً و فوعها فلا یكون قوله
 ایجابا و سلبا الا فیہ الاثر از ما فیہ حالا و اک و انما و اما علی
 التقدير انما فیہ نفس الا فیضالہ و حکم منہ بن المعنی خبر التصدیق
 لا فیضالہ فیسأل لم یخرج فی ہذہ الکلمات لما یفید من
 نفسہ العلم فی رسالہ لیا التصدیق و التصور الذی معہ حکم و من جمیع
 و من حکم ذیہ نظر اما اولاً فلعدم دلالتہ الخفیۃ علی فروع یکن التصدیق
 ہو التصور و اما الثانی فلانہ فال مصنف و ہر قدر ہو حکم و اما الثانی
 قال صاحب الرسالہ و یقال للمصدق فی فلا یکن حمله علیہ فان قلت الاور
 انفعال الکلیف کا العلم و حکم و حمل علیہ ناسب المصنف فلا بد من حمله
 علیہ لان الکلیف من الکلیف و الفعل او من الفعل و الانفعال لا یكون
 قسم من الکلیف فلا بد ان یكون ہو الا و اک اجماعاً علی حکم قلت
 الحکم الذی ہو خبر التصدیق لیس بفعل علیہ ناسب الامام الصالح کا

الوجوب الوفر لا النسبة حتى تكون مكملة عاصبا ولا العصب
 الجواز المختلف في تقديم مباحث الاول على مباحث الثاني
 ينبغي ان مباحث المقدم تقدم على مباحث التصديق واما في
 ذات المقدم تقدم على ذات التصديق طبقا لما به من تعديله وضعها له في
 الوضع الطبعي فيكون المتقدم واما كتقديم الواجب على الممكن لانه
 ما كتقديم الاب على الابن فانه تقدم زمانا ولا زجا كتقديم الغير
 على ام عليه السلام فتكون له انا سيد الاولين والآخرين ولا في فانه
 زجا ولا مكانا كتقديم الام على المأموم فانه مكاني قطارة الام من
 حصول التصديق حكم العزة انما له والمعلل ولذا انكر المصنف في القول
 عليه بالكنة اما النسبة الحكم فمقدما بينهما بالكنة من غير جميع التصديقات
 بجميع الاشخاص لمحصل ما ينبغي التوجه النسبة بين افرادها بكل عاقل والعقل
 للبعض عن غيره لا عن نفسه لا ما حكم فاما كان منوها عليه لم يصح
 امثال هذه الاحكام منه لانه شئ في الصالح بان مرفوعة
 بدون الصفات محال وتوفيق الجبرين الناطق تعريف بالذات وما نحن
 في موضوع

[illegible]

لا ينبغي ذلك من حيث انها كيفات تعرض للاصوات متغيرة في مجموع
 بعضها من بعض اخر متغيرة النقل او اصوات يكلفه بكيفية
 فيكون الاصوات هو الحروف واما كيفات صورا واما كيفات
 الحروف واما كيفات في نظر نسبة كل واحد من قسم اللفظ
 الى الحروف وغيره قبل الدلالة لفتح الكلام الدال كسرها وفتحها
 ان كان مصدرا وان كان اسما فلكل حرفا كالحطية والمضامة
 او نظير هذا انهم يميزون على ان المراد بالعلم الاتقان والجارم
 النسب المطابق للواقع والاولى من كونه او العلم انهم ان عدمه
 اربعين وسبعة اقسام حاصلة من ضرب المذكور من العلم والظن
 واما العلم فهو عفا وانهم يطابق للواقع والخيال الذي هو
 تصور الواقع او لا وقوع من غير تردد ولا تخبره انك الذي
 هو تصور ما وجبه التردد والوهم يتجزأ احد هاتين طين الاخر وتقليد
 الذي مرا عفا وجاهم مطابق للواقع غير ثابت هو النسبة لعدم
 عفا او فوق ايضا مبانيه بوجوب صدور لفظ الوضعية
 ما لا يخار

ما الاختيار واللفظ الطبيعية بحسب الطبع حاله مباينة بين القسمين
بحسب الصدق قوله عموم مخصوص من وجه بوجود العقلية والوصفية
في لفظ زينة عند سماعه من وراء الجدار لانه قال على الذات
التي بحسب الوضع وعلى وجود اللفظ بحسب العقل والاول
دون الثاني ايضا عند سماعه من داخل الجدار ومثابة
اللفظ لان المسموع من ان لا يعلم وجود ذات لا تفسد صحة
اللفظ بالمثابة لانه لانه اللفظ عليه عقلا وبالعكس في لفظ
ونبت عند سماعه من وراء الجدار ولوجود الطبيعية والعقلية
في لفظ اخ عند سماعه من وراء الجدار لانه قال على وضع الصدق
بحسب الطبع وعلى وجود اللفظ بحسب العقل والاول لفظ
فيه ايضا عند سماعه من داخل الجدار وبالعكس لفظ ونبت
ايضا قوله وفيه نظارة كون بيان القلي بحسب الوجود
بين اقسام خبر اللفظية نظر لان بين العقلية والوصفية عموم
من وجه الوجود وبما من نفس زيد ال على الذات المسموعة زيد

وعلى الكاتب عقده العقلية فقط في العالم الثاني فقط في الخطوط والنصب
 والاستارة كما بين الطبيعي العقلي لوجودها في حركة البرق على قوة الخ
 طبع وعلى المحرك اي اوت وعقلانية اليه من وعاء الانبعاث
 العقلي الاول فقط فيها نسبة اي غير العكس به وبالعكس في العالم
 بين الوضعي والطبيعي نفسه كجذبة نفس ما هو جواب ان المراد من
 المباينة العقلية السابقة هي نسبة المتشابهة لنفسه العقلية والعموم
 من وجهه فانه يبرز اطلاق انما هو والارادة العام كعكس
 والمقصود من بيان البحث في هذا الفن تحقيقها ولا يوجد في غيره من الفقه
 الطبيعية والعقلية لعدم تضادها لا اختلافها باختلاف الطابع والاشياء
 وعدم اشتغالها بالمعاني المحسوسة العقلية الوضعية لكونها منسجمة
 شاملة لا يقصد اليه الا غير اللفظي ولا يبحث للمنطق عنها وفيه
 بحث لان الوضعية ايضا يختلف باختلاف الاوضاع فالعقود
 الاقضية على احوال المذكورة لا دخلت امره على كون اللفظ بحث
 منه اطلاق فهم منه المعبر لانه لا يتصور ان يقوم ذلك المتضمنه انما هي فيهم
 محصل

يحصل حاصل فلا يتصور الفهم السبب وادام الاطلاق واما الملاحظة والاعتناء
 فيدوم وادام الاطلاق اجمالا على ما بطل لك من خلاف المبادىء
 التي تستلزم الملاحظة لا علم بالاشياء لا علم سابق فلا يلزم الدوران
 على ان العلم بالوضع الذي هو نسبة بين اللفظ والمعنى يتوقف على فهم
 كما يتوقف على فهم اللفظ ضرورة توقف النسبة على تصور السببين فلو
 توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدوران فهم المعنى حال الاطلاق
 اللفظ يتوقف على العلم السابق بالوضع ومن البين ان العلم بالوضع
 لا يتوقف على فهم المعنى حال الاطلاق على فهم الزمان
 بالوضع احرازه عن الطبيعة هو بطلان العقيدة لتوقفها لا وضع له ولم يذكر
 لفظه لئلا يتوهم خروج النفس والاشياء من الاشياء التي ان الله
 فيها عقلي والبرهان النفس والاشياء حيث يحرم العقل به بغير خطا المعنى
 مع قطع النظر عن الامور الخارجية عنه لا استغناء أي مواد الصورة
 العقلي الدائر بينهما لم يرضبط فظهر ان كل عقلي وادبر بينهما من غير كل
 قوس واما قيد حمل النوال ان اجتماع النفيض منه محال وحاصل

وحاصل الجواب انه لا استحالة في ذلك لاختلاف جهة
اللفظ المخصوص بالاعتراض بحسب السطوة فيه فانه لا يتم حمل
ان دلالة اللفظ على المعنى الا لاجل اللفظ نفسه لا او فمبتدأ اول
اللفظ المعبر به لا يلزم الترجيح لاجل ما لللفظ ليس بموضوع للذكر
فلو لم يكن بحيث كذا لم يحمى اللفظ فسلم كل اللفظ والاكنة لو كان
والاكنة نسبة افعال الى الموضوع كنسبة افعال جيات اليه
لفظ عليه فقط يكون ترجيح لا مرجح لكان اخره حظه ان قيل
السؤال نقض اجمالي يخلف حكم الاستدلال كذا كذا كذا انما هو لو كان
وجوبه لاجاز يا وجواب منع الدلالة وتخلف كذا لو كان مراد
والا لزم قوله واللام باطل وهو عدم تحقق الاتساع بدون
اللفظ المذكور كذا كذا اللفظ البعيدة فان الجواب قد يرد
لا ياكل الجواب والى هذا الدنيا الذي هو اسهل ايا الاتساع
مع انه لا يلزم من قصوره تعوجب الدنيا بل تعوجب اية الفلك منه
تصور كثره الدواب ومنه تصور شيان الموت ومنه طول العمل ومنه
تصوره

نصوره قلب والمصائب فان عاخره فون انت جبر عتور
منه بالقلب فيكون والاعليه بالالتزام مع انه لا يلزم من
نصوره تصور القلب بل تصور الحاجي للجنس الخط ومنه تصور القوس لانه
القوس في بقعة الشكر ومنه تصور مكان بالفتح لانه منها الفاء
ومنه تصور مكان بالضم للحمس ومنه تصور الشك لانه منها الفاء
ومنه تصور كالتجنس والافلا نقص وذلك لانه لا يلزم
تخفيفه بغيره لوجوده ثم ان كلام من السؤال والجواب باطل لما
ذكر العلامة القفاز لان المعبر في دلالة الالتزام هو ان يكون
بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله في مو كان بلا واسطة
او بلا اسطة او بوساطة متعددة فتأمل ما في الفقر
القديم مطلقا من اللزوم البين بالمعنى الاعم فانه كلما يلزم من
نصوره لزم تصور اللزوم يلزم من تصورهما من غير تجانس
عما ذكره هو كونه بحيث يحصل في الذهن مني حصل المسمى فيه
اللزوم المطلق وهو اللزوم البين بالمعنى الاعم المعبر ما يكون تصور لزم

مع تصور الذات كافي في انهم بالبزوفهم - والاولى ليعلم على التوهم
 عند الجمهور ولا يلزم من اشتراكه او الاخر اشتراكه او الاصل كما لا يخفى
 كدلالة العلم على البصر فان العلم موضوع للعدم المقيد بالبصر والبصر خارج عنه
 قبل الاول فان دلالة العلم على البصر لو لم تكن كما اشتراكه في البصر وضعف
 في القول والقول الثاني انما تصور الانسان كبراهم الذي هو عن الوجود
 فلم يزلوا ايضا - بدان العلم في انما جبر فلو كان شرا لم
 يتمكن برونه وفيه فنية - في خواص النباتات التي في العلم في انما جبر
 بين الاستدلال واستقربا في انما جبر في العلم في انما جبر في العلم
 لانها يستلزم الوضع لان الدلالة على انما جبر وعلى العلم في العلم
 في الوضع الموضوع في جبر كمن لا يقصر استدلال المطابقة لها في انما جبر
 العكس والماد الاستدلال بانها ما جبر في انما جبر في العلم في انما جبر
 في انما لا يوجد بدون المتنوع الذي هو بانها كاشا من وطعن بها لان
 دلالة اللفظ على انما جبر المسمى وعلى لزمه انما يكون بعد دلالة على المسمى
 والمنشروط يستلزم المنشروط فافضل باطل في انما جبر في انما جبر

واما يكون قابلا لاشارة السيد الفسفة
 المطابقة لاشارة من قبلي ان يقول مستلزم تضمن الاشياء لان
 مستلزم المستلزم لا لاخا وحقه فاعل
 ليست غير ابي لان سلب الغير لازم وبنسبة كل من غير الشا طير
 من حصول المعنى ان من حصول السلب فيه لازم بين المعنى
 الا ان لا الاخص والا لا مستلزم كل تصور يقيد بها وهو ما ظهر للزوم
 او انك امر غير متناهية بل تصديقات غير متناهية من ادراك
 امر واحد وانت جبر ان قلت لا شرع لا امام في التعريف
 المذكور لانه اللفظية الوضعية وهو يراد به ان المعبر عنه لانه
 الا تشر امنية اللزوم اللزوم الذي هو بالمعنى الاخص عنده قلت انما
 على المفهوم دون المصطلح غير محمول على ان يجوز ان يكون مركب قد
 المعطوف في التعريف بقونية الصريح الانتفال ابي الله
 من المعرف الى المعرف ومن جهة الى النتيجة ومن معروفا
 سواء كان اجدا وكما القول ان او بواطة كاتبة فان التصديق

يحصل من المنقول بالمتابعة جواب لما يقال انه يصدق
على اللفظ المركب بالتعريف المتناه المطابقة كما يجوز ان يقال
انه مفرد بالتعريف الى المعنى المنفرد الا انه لا يكون كل منهما بسيطاً
فبذلك من ان يكون اللفظ الواحد مفرد او مركباً هو لبيان مورد
هو الدال بالمطابقة لا الاعم فالنقطة احرازية
مطلقاً جواب لما قيل انه لو كان مورد نفسه هو الدال بالمطابقة
لم يكن اللفظ المفرد والمركب ايجازاً بان مفرداً ومركباً لعدم الدلالة
المطابقة فيما لا يقع الوضع في الدلالة المطابقة مع انها غير محذورة
كانت او تخصاً اما الثاني فلفظاً واما الاول فلفظاً الوضع النوعي بالكون
بنسبة قاعدة دالة على ان كل لفظ بكيفية كذا فهو متعين للدلالة
بنفسه على مفسر مخصوص بغيره اسطة تعينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون
على وزن فاعل فهو لدات من يتوزع به العمل لا ما يكون بنسبة قاعدة
من الواضع الذي يجران كل لفظ متعين للدلالة على مفسر فمتعين
عند التعرّفية اما نسبة عن الرواة ذلك المعنى لا يتعلق به ذلك المعنى لفظاً

فقط

مخصوصا وادان عليه بمقتضى مفهوم كونه التعريفية لا بواسطة هذا السبعين
 حتم لم يثبت من الواضح استعمال لفظ في المعنى المجازي كما
 دلالة عليه فمقتضى مقتضى المقابلة في هذه الناحية تعين اللفظ
 للدلالة على مقتضى ما بان المراد بالدال بالمطابقة اعم من ان يكون
 بالنسبة الى المعنى المراد او غيره فالجواز ان لم يكن دالا بالمطابقة
 الى المعنى المراد لكنه دال بالمطابقة بالنسبة الى المعنى الواسع الغير المراد
 او نقول محصلا ان التقيد ليس لاحتمال اما اذا كان
 واعتبرت ان لم ان يكون اللفظ المفرد كذا على اعتبار ما واما انما
 فانه لو اعتبرت لزم الافراد بالنسبة اليها ولو اعتبرت لزم التكرار بالنسبة
 الى المطابقة واما انما فانه لا بد ان يكون اللفظ الواحد مفردا
 ومركبا باعتبارين بل لا مسالة لان الدلالة على التميز وعلى الاستمرار
 فرع عن الموضوع له فظهر ان كلمة او يمتزج على الاعراض في معنى ان يعلم
 ان اللفظ في المعنى التخصيصي واللاتمميز حقيقة لوارده في فهمه وتبينه وجماله
 من اطلاق العقل والمادة على البعض او الامام لوارده في فهمه

ما صرح به العلامة القضاة في فلا بد من ملاحظة ما ذكره في مطلق
منها فلو اخذنا كان ادعاء اي ان كان إشارة الى
ان المراد بالقصد بالقوة لا بالفعل فلا ينقض
احد بالركبات بعد استحقاق ولا يمكن ان يقال ان كلمة
ان متصلة لعدم الواو لكون الخبر مذكور اعني المسموع
عن الفعل يرون الفاعل ان الخبر اعني مادة الدلالة على الحدث
والتيه الدالة على الزمان بساير من في السمع كونها مسموعة
معاد في نظر لان التبعيت خبر اولاد لابل مادة بشرطية
على مسمى حقيقه كضرب زيد او قوله نفي كضرب كخيل
التعلق لكل من خبر والركب المسموع جاريا على
فانون النعمة والالتماس ان يكون زيد قائم مفرد لان الزاد
مثلا لابل على خبر معناه وزيد مثلا مركبا لان الزاد بحسب
الابجد موضوع بسبعة وابل بعشرة والدال لاربعة واما اجلة
المراد بالخبر هو خبر المرب
معناه المعنى فيهم من
اللفظ

اللفظ عند سماعه لكن فهم المعنى من اللفظ هنا غير ضروري
 والا نرى من ان يكون اللفظ المفهوم من اللفظ لللفظ به من الواجب
 معني ذلك اللفظ لانه يصدق على اللفظ انه معني فهم من اللفظ
 عند سماعه لكن فهم المعنى من اللفظ غير ضروري والما فهم اللفظ
 ضرورة في عيني لا يمكن الخالف فيه حين ما يقصد جواب
 لما يقال انه ان اريد بالقصد القصد بالفعل لم قلت المركبات
 قبل استعمالها فيه وان اريد بالقوة فخرج مثل الحيوان الناطق على
 عن حد المفرد ان له صلاحية لان اراد بالخير خبره معناه ما تنقص
 التبريقان معاً ومعنا بان المراد بالقوة حين كون المعنى المقصود
 باللفظ والحيوان الناطق وان كان له صلاحية لكن حين كون المراد
 به الشخص لا ان لا يكون له صلاحية عني بالفعل عنه وفيه كنه اما
 اولاً فلهما من قوله ان كان وانما يتبين ان ارادة الاعم فصل
 من السؤال والجواب بطلان الشخص الناطق والاولى
 على لغة كاهن من لا يكون مثل عبد الله الذات فيه شيء

ذكر في شرح المحقق كل قسم من دواعي كل فرد واحد بالخصائص التي يكون
 على أفرادها اذ معناه بالخصائص ان كل ما في أفرادها بعضها كذا وبعضها
 كذا فان القسم بالخصائص عبارة عن قسم الكل الى اقسام
 التي تجزئها وكليلة بينها دون الكلي الى جزئياته وضم فرد من قسمه
 يحصل بالانقسام كل قسم قسم اخر في اللغة شئ في النسخة
 وهو في الاول دون الثانية لكنهم يسمون الثانية كثر حتى قال القيد
 انما زاتي ان التقسيم انما يكون للمفهوم لئلا يفرق بين قسم شئ
 الى نفس والى مباينة **باب** الحكم المركب كونه موحدا
 بما هو اثنان **باب** صلاحية زائفة لبرج النفاير المنفصلة كالالف
 في ضربها والكاف في تركيبها والباء في غرضها فانها وان لم يعلل
 ولا خبر لكن معناه في ضمن ما يرد فيها صالحة لذلك كقولنا انت وانا
باب كونه باصديق عليه واحد والواحد قبل المنفرد
باب اي حرف قسم لا فقام المبدئي الغير العارف
 بالعرف **باب** له واحد ولا مع غيره فيكون الموصولات
 وودو

٥٠. و غير ذلك مما لا يخبر به و هذه اسما و اجاب بها الي الضام
 الغير لغرض منها و قد ابي لان لسبب من قبل اطلاق الضام
 و اراوة الضام في فلابر و فعل الامر و الضم لا يتما و ان كانا
 مما لا يخبر بهما كسب العارض من حذف حرف المضارعة و اذخل لام
 الامر و الضم يغير يا ويل حرف الضام كلف ما لبس بها فلا يخرج
 عن حد الكلمة و لا بدخلان في حد الاداة قال بعض الفضلاء و هم النطقون
 لما كان نظرم لا اللفظي كان معنى الامر الضم في لفان لمعنى المضارع كما
 كلامها نوع اخر فاعلم المضارع فيكون الال اربعة و احل النوا كان
 نظرم الي البناء و الاعراب كان امرها طلب فقط سبب و دون الجمع
 و انفي و امر الغيب و امر المتكلم و مجهول امرها طلب و المضارع امرها كوا
 بان امرها طلب نوع المضارع فيكون الافعال اثنين و اهل في
 لما كان نظرم الي الاستغنى و كان الامر ما اخذ من المضارع لان
 الامر يطلب يحصل شي فلا يتغير شي كما انما يحصل مما حصل
 ما به من تغير المضارع و اما من جعل سببا في موضع اخر

فله وجه وفيه كنه اما اول فلان كذا من الحجب والنفي والامر المستعمل
 والامر الغائب ويجوز ان امر المحال لم يلف لمعنى المضارع فيكون
 الافعال تسعة على ترتيب الاول واما ثانيا فلان كون امر المحال
 مبتدا والمضارع نعتي ان يكون الامر نوعا معاير للمضارع واما ثالثا
 فلان كون الامر مأخوذا من المضارع نعتي ان يكون الافعال
 تسعة لاستغناء من كونها مشتقا من المضارع نعتي السب
 في اللفظ فمضى ان يكون الافعال اربعة لا ذكرنا اولها واما رابعا فلان المضارع
 مأخوذ من ماضي فمضى ان يكون الفعل واحدا وما ذكره هذا فاضل من
 ان الحروف التي تتركب منها بوجه على الترتيب من غير ملاحظة
 حركاتها وسكنها سواء من غير ملاحظة مقاديرها وعلينا ان نلاحظ
 تلك الحروف لا يمتنع ان المضارع مشتق من ماضي ومن تعاريفه
 يراوثة لو كان كذلك لكان تبا الفاعل نوعا واحدا هو ماضي فلا حاجة
 الي ذكر المضارع كما انه لم يذكر الامر مبتدا فمضى لما ذكره في موضع
 اخر ان ترتيب البصر ليس ان الاصل الواحد في الافعال هو المصدر

حيث ينتق منه جميع المشتقات لا ياتي في ما ذهبوا اليه من المضارع
 مشتق من ما في الامر من المضارع لان المراد ان المصدر اصل المشتقات
 اما بواسطة او بغير واسطة على انه لا وجه لاعتبار الفخر المشتق المذكور في
 ودون البواقي حتى بعد الافعال كثيرة واما ما كان جعل الامر فقط
 قسما من فاعلا فاعل الثلاثة المذكورة اما ما وسب قبل
 فعل الحجة والنفي ان جعل المضارعين باعتبار ان فيهما حرفا من الحروف
 اتين وصورتها صورة المضارع فينبغي ان يجعل الامر الغائب واسم المفعول
 ويجعل امر النحالي المضارع مع انه مذموب رابع وان لم
 يجعل مضارعين له فمقسمين مع انه مذموب رابع وجعل الحجة
 في ما في باعتبار ان الكارها في والنفي داخل في المضارع باعتبار ان
 انكار المستفاد في لف لما هو المشهور من عدم اطلاق ما في فقط
 على الحجة والمضارع على الثاني في وحدانية فلو قدم الاسم
 الذي هو اعلى مرتبة منها لزم تقديم العدم عليه مع عدم تقسيم
 فيها فلو قدمه بدون اقسام لزم الانشراح عن المقسم

والاقسام وتقدم معها لزوم الجدين التقسيمين ^{في} وضعا
 يخرج الافعال المنسوبة ^{في} ما انصرف لان الفعل باعتبار مجموع مفهومه
 المركب من الحدث والزمان والنسبة الزمانية الغير المستقلة
 لان بغيره ولا عنه لا حرج ولا مع غيره وفيه بحث لان خبر الفعل
 بالنسبة الي فاعل لا الي فاعل معين وهو منصرف كالا ابتداء
 المطلق الغير المعين ولو سلمنا ان الفعل موضوع لحدث مفيد
 بالزمان والنسبة خارجا عما جازت من الية التركيب كخافي الحمل الا
 انه يفتي على مصنف انه للبناء على الية زيد قائم بالنسبة وجعل
 ضرب زيد نوا من امارات ان النسبة ليست مدونة للفعل الذي
 هو مفرد لا يدل خبر لفظة على خبر ومعناه انها يفهم من حدث تفيد
 وقد انفقوا على ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلا ولا لم يفتح تركيب
 الحقيقة الشرطية من مفردين بان يقال هذا مفردوم لذلك وانما
 يلزم من مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل بوجدي معنى احدثت على وجه
 يكون متعديا لان ينسب اليه شي فيلزم اسناده الي شئ المتكبر

احضار ما افوا على هذا الوجه ويدل عليه كلام التوضيح على ما نقل
من مؤلفه كلام الفلاح والراجح ان ما خرج متفرع على قوله بالقبض غير
لعله انه حيث استأخرهما الى العبد البتة وروى من او نقل في بعض نسخ
وجعلها خاتمة هذه قوله من الازمنة الثلاثة فاما ما خرج بابل على زمان
معيين من الازمنة الثلاثة مطابقة لهذا واما ان كان فانه به وعليه اخرج
مخرج وانما لا يدل على زمان معين من الازمنة فان الماد بالزمان المتيقن
في التبعف مطلق تامني واما في الاستقبال واما في مطلق تامني
وكذا العبد لا يدل على مطلق الاستقبال بل على معنى تامني في قوله
والتزادة واما ذكر العلة ان البتة خبر من العلة والى على الزمان بالان
فان اختلافه عند اختلاف اتحاد اتحاد عند اتحاد اتحاد فاما في
اختلاف بان البتة خبر من العلة بلست خبر من العلة ولا مستقلة
وجودها بل ان مائة بل الدال على حدث والفرق هو مادة في
البتة وان البتة خبر من العلة بلست خبر من العلة بلست خبر من العلة ولا مستقلة
في ضرب بغير بل مستقلة كما اختلف الضميمة فلا يعرف ان

فخلق ما خلاف الضيق مع تمام المادة التفرقة اتم من
 جرمه ليس يتبدل في الموضع والماضي ليس بليس تمام بل ليس في ذلك ما يؤول
 من التفرقة بما كان له وما لم يكن له من لم يكن فيها علة له وما لم يكن
 فخرج ما بدل على مطلق الزمان رد لما ذكر العلامة ان التفرقة بالبعيد
 من الاينة التفرقة لا دخل له في الاختلاف كما يدخل والمغرب
 عدل عما قبل من الزمان في وجه نفسه كما يصح والفرق
 فان معناه بالاعتناء به شراب بهج وشراب بهج وفيه رد للعلامة حيث
 استدل بها على قبح التفرقة اي فائدة في قبح التفرقة
 فان هذا الموضوع من الاقدام لا يفرق على العلامة في البعض وانما لم يخرج
 من رايه في قولهم ان التفرقة التي هي من الزمان لا تتناول التفرقة التي هي من الزمان
 من هذه الكلمة اخذ مطلقا من الكلمة التي هي من الزمان وهي على قولهم
 جعله ان الكلمة عند منفرد الحقيقة والوجودية دلالة على الزمان
 وهي ثبوت اخبارها لا اسمائها واما عند اهل العربية فالوجودية
 كلمة حقيقة لا دخل له في الوجود وسوف وغيره من خواص العمل

على فليس كل كلمة عندكم كلمة عند المنطقيين بل عند من قال الشيخ
 بانه فاعلم به وكونه ليس انتم بالفاعل بل القول وبهذا ايج
 يكون النسبة متغيرة في مفهومه لا تجلو عن استدراك النسبة لاجلها
 فيه لا احتمال الصدق والكذب لدلالة على موضوع معين وكل
 ما يتكلم فيه مركب بمقابل للمفرد والمقسم العقلية لانه من خواص
 الحكم لعدم احتمال الصدق والكذب كونه مثلا لان معناه
 ان شيئا معينا في نفس عند الفاعل هو ذلك مع مصدر المسند
 فلم يتكلم بالمال مع ذلك مثل ضرب رجل وفيه كنه لما نقل
 عن الصانع المتكلم المتكلم اليه فاعلم بها مع فاعله لان الفاعل
 داخل في مفهومه لانه مدحرج بان نظر المنطقيين الى الالفاظ
 باعتبار ما يعبر عنهم لا باعتبار امور غير الحاجة ولا يعبر عنهم
 من نطقها من غير حاجة الي اعتبار التغيير في حكم في كل واحد
 فاحملان لها في نفسها على انه لا يعبر عن الصائير السنته فيها
 لان اكثر الناس مالا وقوف لهم على تعذر الصائير مع انهم يطالبون

تلك اللفاظ وبقية تلك المعاني ولا لا فاعلم انه بدل على ان
المرجع باعتبار المفهوم الكلي وانه معين في نفسه عند الفاعل فيقول
عندك مع داخل في كل المضاف وقد حكم عليه المصدر فيكون محققا
لها لا يستعمل على الحكم لانه مرفوع بان النسبة الي معين في نفسه غير محتمل
لها وانه لو كان داخل مكان معلوما لاف مع عند اطلاقه من حيث انه
مستعين في نفسه ان لم معين كسب خصه بل لان اسم انها مفردان
عند اصل العربية لانها مركبان وحققت قسم من المفرد من اسمها
في عيا محقق بالاسم لانها تقسم واداة الي خبر مرفوع الكلي المنقسم الي
المنوطة والملك لان خبر خبر الكلية لما كانا من صفات المعنى وهي
الكلمة واداة لا يصلح ان لان بوضوح حكم عينا شئ لا يجزي فيه
التفريق لانه لا يبعد عن الحكم والوصف والما لا تقسم اي التفرقة في القول
بالاسم واداة الحقيقة وهي زائلا من ما يخص بالاسم وحده لانه لما كان
نزه الصفات صفات اللفاظ واداة لفظ كل من اولى اللفظ
في محله الحكم بكون تقسيم اللفظ المطلق باعتبار نزه الصفات اي

الاسم

اقسام المذكورة فان الفعل قد يكون مشتقاً كالحق بمعنى وجود
 اقتراباً وقد يكون مفرداً كعلي وقد يكون مجازاً كالفعل اذا استعمل
 بمعنى ضرب منه ما يشبهه كذا وكذا وقد يكون ايضاً قد يكون مشتقاً
 كمن بين الابتداء والقبض ويكون مختصاً كذا اذا استعمل بمعنى الظرفية
 وقد يكون مجازاً كذا اذا استعمل بمعنى حي وفية تحت لان المعنى النصف للكمية
 مستعمل بالمطابق ايضاً كما مر وان لم يكن جواب لما يقال
 ان المصنف جعل في القسمة مخصوصاً بالاسم مع انه ليس كذلك
 اي حين اذ كان المفرد اسم وتبين ان يكون المعنى حين اذ
 كان اللفظ مفرداً او مجموعاً بالاسم منترك وان كان بعضاً مخصوصاً
 بالاسم على ان الكيفية والجزئية من صفات المفهوم اذ لا بد ان الذات واللفظ
 تباينان بالعرض على ما سحر في فصل معان المفرد فيكون جمعاً مشتركاً
 ولو جازاً لضرر على دما ت وعرف فان الموت سنة والمعرفة
 منفردة ولكن على من التي قوت في التفسير وتعليقاً فانه منسب
 في كل فرد كالاسم فانه اولى بالتعليل من كونه تفرقة ولكن

التفصيلية فان منقول من معناه ^{التي} المعنى برهان المعنى باليقظة
 باللفظ ويستعمل برفية هو ان كان مطابقا او نقابا او شرا مباح
 يصح جبر الحقيقة والمجاز من الاسم وفيه مقبولات اربعة الى انه
 ليس المراد بالوحدة ان لا يصدق الاسم على اكثر من معنى من واحد وبالفرقة
 ان يصدق كما لو تم والامر ان يكون معنى الحيوان والفرس كثر ليس
 كذلك فانها من قبيل المعناه واحد من الكلي المتواطىء بل المراد من المعنى الواحد
 هو الوصف النوعي الذي يقصد باللفظ ويقوم منه عند الطلاقة
 التي تخص قوله اي لم يكن شجرة كذا بين كثر من اشارة الى ان
 من التعيين السخفي لا انعم منه ومن النوعي ونعا بل ان يقول هذا المؤلف
 لا يصدق على الاصل من نسبة والاحباب بانها موضوع لها متية مع
 جميع الشخصات الذاتية لاستلزام امتناع اطلاقها على الافراد الخاصة
 بل بان علميتها تقتضيه ضرورة الاحكام كمنع الصرف ودخول الاسم ^{المقتضى}
 توليف الاصل من الحقيقة كما سنبينه اشارة الى قوله غلي في التحقيق
 اه وفيه بحث لان من اراد به برهان المتماثل المتطهرات كغيره لان

ما يكون معناه كغيره في نفس المسمى في شخص غيره فان اثنان
 مشتركين على الحقيقة اختلفت في العرف فلم يتحقق في الحقيقة
 احد التقرينين لان المسمى لا يستلزم الاثنية وضعه اعني الحقيقة المتحدة من حيث
 انها معلومة سواء كان المقصد في الجنس من حيث هو او من حيث الوجود
 في نفس البعض او الكل فليس يستقيم على احد من المذاهب وفيه نظر لانه
 لا يقبل في الموصول والافتراق ولما نقل عن المصنف ان معناه
 فحصل انه موضوع لعمان كلية لكن غرض الواضع من وضعها استحقاقها
 او لا فان لفظه انما هو لا يستلزم الا في اشخاص معينة او لا بل ان يقال
 انا وبراويه تسلكوا بعينه فالحديث ان كلام الواضع الموضوع له عام لانه موضوع
 مفقودا كلية وعين اللفظ بازائه ان الضمير يرجع حمله ان الواضع
 عام والموضوع له خاص لانه موضوع الواضع امور خصوصية باعتبار مشترك بينهما
 وعين اللفظ بازائه تلك الموضوعات وفرد واحدة كما عين لفظ
 انا لكل تسلكوا واحد وعاني بذاتهما من المعهود قال سبيل السند في حاشية
 المصطلح الاسم في المعهود فتأخر له وضع اخر اياها خصوصية كل معهود

ومثله يسمى وضعاً عاماً كما هو لا حاجة لذلك في العهد الذي ينبغي الاستغناء
 والتعريف المحيّن أو جعل اسماً للاجتماع موضوعاً للماهية من
 حيث هو بل ان الاسم العهد الذي ينبغي الاستغناء أيضاً مستعمل في ماهية
 والما في العهد الخارج فلا عدم كونه اجتماعاً في الجنس والما إذا جعل موضوعاً للماهية
 والمنشأ فلا حاجة في التعريف المحيّن للماهية والما في الاستغناء فلا
 الاسم فيها أيضاً مستعمل في ماهية بذاته على مذهب النحاة والما على
 مذهب المرجع فإذا جعل اسماً للاجتماع موضوعاً للماهية
 من حيث هو فلا حاجة إلى الوضع للمفهوم الكلي أصلاً وإذا جعل موضوعاً للمفهوم
 المنشأ فلا حاجة ثابت فظهر وجه عدم ذكر الاستغناء والعهد الذي ينبغي
 فان الوجه ترك الموصول ان لم يتوالتفصيل في العهد الخارج في الفناء والوجه ترك
 الموصول أصلاً قوله فظهر هذا التحقيق إشارة إلى وجه التحقيق وهو الاستغناء
 مذهب المرجع وهو ان ليست موضوعاً لواحد والاكتفاء من جهة
 غيره والاكتفاء من جهة أخرى والاستغناء من موضوعات لعدد أفراد المتكلمين
 محال أولاً لأن من ضرورة وضع اللغة كل واحد من الخصومات التي يطبق

عليها لفظ انا لان اولاده غير متناهية العدد وتقرر المراد منها
موضوعه لكل معين منها وضعاً واحداً عاماً فلا يلزم كونها مجازاً في
شيء منها والاشتهار ولا تعدد الاوضاع بهذا ابي باب
ذكر من المتيقن مذهبين انا علي غير المتيقن فخرج امثال الفلاس بقوله معين
وانما علي المتيقن بقوله معناه واحد او بالجملة فالتبني كلامه على مذهب
الحجاز وغيره وروان المراد بالنعين الشفهي واما المصنف فبني كلامه
على المذهب المرجوح علي ان المراد من المتيقن اعم قوله ضابطاً
عند المنطقين اشارة ابي ان المصنف علي خلاف اصطلاح المنطق
فانه اصطلاح الخوفاً فيكون ان خبره الحقيقي مستلزم امثال الفلاس
علي مذهب البخاري دون العلم ابي جميع افراد اكل ان اصف
الي المذهب باللام او بجميع مجموع وان اصف ابي المعروف غير المعروف
باللام فاجزائي والا فافرادني فاكل منها مجموع وفيه يكون لانه
يلزم منه ان الانسان في بعض افراده حاصل بالاولوية فالصواب
ترك اللام علي التعاقوت المعقضي لان يكون لكل منها حقيقة

حقيقة متغيرة كحقيقة الاخرى كما في اللفظ المشترك لما كان احيى
 لما ذهب بالذات بان يكون الاقدام على ذلك فلا بد وجودها بالضرورة
 عليه السلام مثلا لانه بالقرآن ومن هنا علم ان النسبة المذكورة البصا
 سفيقة ما بالذات لانه غير الحاج اليه في شئ اخره اما بالقرآن باللفظ
 الاول سواء كان وهو كذلك التام من وضعه احد في لغة واحدة
 كالعين فانها في اللغة العربية موضوعة بغيره معان او وضع وضع من
 باراه معترضة وضعه وضع اخر في لغة اخرى باراه معني اخر كما في لغة
 موضع المعروف في العربية في التركيب للمحب للامتنان والذبح بالذات
 ولم يغيره انفسه للنسبة والمرجى له جواب لا يقال
 ان لم يغيره النسبة بصل المرجل في المقول فانه لفظ نقل من موضع
 الاول الى الثاني للنسبة نحو جعفر على العبد وهو العبد وان اعترض
 المرجل عن اصل النسبة بانما نحن في النقص لا الثبات والمرجى منه ج
 من جهة عدم اعتبار النسبة بين جانبية ومقابل للنسبة من جهة تعلق
 النقل في المرجل وعدم تعدد النسبة المصنف اعني جهة الاداء

البعض

والبعض ان نية وفيه نظر لان هذا الجواب غير مطابق للسؤال لان
 الكلام في الدخول والخروج من كلوجه لا من وجه فانه غير متقيد بالكل
 ان يقال ان من ادخل المركب في المركب فسر به ما يكون فسر به
 من غير سبق ومن ذكره فسر به بالتفسير المذكور في اي
 دون ان يقول وضع له لئلا يخرج بهما واما قوله فسر به
 فليصح انه وفسر منقولاً بطريق الخفيفة فان المقولات بالقياس
 الى معانيها انما يكون خفيفة عند التأمل ومجاز عند اهل الوضع
 الاول وبالقاس الى معانيها الاولى بالعكس واما بطريق المجاز
 فهو ترك اولاً لانه بطريق الخفيفة متعلق بقوله فسر به فسر به
 متفرع عليه وينسب الى اخره منقولاً بشرعاً ذكره بعد القول
 العرفي المذكور للسرف ولان نحن انما نخص بعد العلم والافهم داخل
 في الاصطلاح مع الساخره فذكر قال بعض الفضلاء لم ينظر الى ان معتر
 محصل بين اللفظ العلم والخاص فانه لا يمكن ان يحمل اللفظ
 عبارة عن عرف جميع الناس وهو ظاهر وكذا حمل على عرف عدمه

وكما تبين ارا واد يعرف اكثر طالع العلم لكنه يعرف الشرع
 ح بين هذا اللفظ العوي والغوي المشهور بل قوله ارسا
 منسوخ لان الناقل ليس بشرع بل منسوخ الحكم فخصه صاحب فوس
 عليه هذا قال بعض الفضلاء ينبغي ان يجعل الارباع من اهل الشرع
 ايضا ما مل قوله الا لا ذكره قوله فيسقط ثلثة عشر النفل من
 منسوخ الي شرع لغوي واصطلاحه ومن عرف اليها ومن
 اصطلاح اليها ومن لغة اليها هو في الثلثة قال بعض الفضلاء واست
 خبر بان اتمام العوي في انه لم يوجد يقول لغوي عن العوي منسوخ
 على الاستسقاء الم وهو محال بل ما يستنبطه فان تعريبه يتم
 وكذا اوافق الغيبين كغيره فانه من ان ينقل في العوي لفظ عن
 منسوخه والى جواب ان الاستسقاء في اللغة نفس كثيرة فليجمل عليه وانه
 لا يتحقق له كلامه في ان ينفذ في ثبوته في مكانه الا على اشارة
 لان الخفية ما حوته من حق الكلام مني ان ثبت فانه في الاستسقاء
 في لغة فدية اشارة الي ان المجاز مصدر يستعمل بمعنى على

٢٨
 ثم نقل عن ذلك المنزاع انهم ابا اللفظ انهم كور الذي لم يستعمل في الموضع
 الاصيل لانه جازر وقد علم انهم الاصيل لما استمرنا اليه متعلق
 بقوله لا يقال المثل في اللفظ اي طلقا او نقول في هذا المطابق
 لا صالة وفيه فيه لانه او نقول في منع كلفته لان قسم القسم قسم يعني
 كما ان يجوز ان ينقسم الى قسمين ولا غير فلهذا الدال ينقسم الى
 اقسام من كونه مفعولا او غيره ولا غير من كونه مجازا فلا يلزم ان
 يكون والا بالمطابق ليجوز ان يكون المقسم اعم من وجهين المقسم
 وفيه كنه اما اوله لانه لا بد من تقديم الجواب على المذكور كما لا يخفى
 واما ثانيا فلان كون قسم الشيء اعم منه كلام ظاهر في التحقن ان قسمه
 اخف منه مطلقا فان اذ انطب الجوانح اما اسود او ابيض المراد
 اما جوهان ابيض او جوهان اسود فنرى النسبة اضعل الفاعل مع
 ان المبتدأ المبرح هو لا يفعل او ظرف او مفعول او موصوف باصداها
 لان الرضي صرح لجواز دخولها في خبر كل المضاف اليها التكرار
 كذلك ويحتمل ان يكون الفاعل ايدة كذا ضعيف ولا يمكن ان يقال

ان في تقديمه هو عبارة عن المنطقين على سحر في فضل الشريعة
 لعدم صحة الحمل والدرهم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
 كان اللفظين إشارة لا وجوبية بل لانه المراد من كسب على
 من خلف الآخر هو المعنى الآخر الذي هو الوصف الغزافي و
 هو المفهوم الذي يبرز بأفراء الموضوع ككافة ما يكتب على الصفحة
 ولا يعتبر الا لكان الناطق والانس من مترادفين
 ولا يلزم من اعتباره في مله قدم اعتباره في الاخر ما مل قوله مبين
 بالمباني اعم سلفا من المباني الذي يحرم فصل كلين في
 ولما كان جواب لا يقال ان المركب انما يتبع به في المطالب
 التصديقه وان المركب القيد انما هو المنفع به في المطالب
 التصديقه ولا شك ان القول بالوصل لا المطالب التصديقه مقدم
 على الحق الموصلة في المطالب التصديقه فلا بد من تقديم المنفع به فيها على
 المنفع به في المطالب التصديقه والمضف على الامر ان الامر كان قبلت
 لكن من هو وجودي وفهم غير انما عدم مقدم الشرف وعظم الرتبة

في ايها البعض دفع لما يقال انه يلزم منه ان لا يكون مثل
 زيد كذا لا تقفاره لا تقول مثل ان المراد بالشيء عدم الافتقار
 في الغاية الى لفظ اخر افتقاره الي المسند بالكلية الاصل كما حمده
 الواو خبره انه في الحال ان لا يكون الاخبار المعلومة للمخاطب كونها
 وقفا كذا ما لا عدم حصول فائدة جديدة بانتر في كتب وقد عرفت
 من حيث ان غير دفع لما يقال ان خبره لا يتم على سبيل البدلية
 جواب لما يتوهم من الظاهر من العبارة اجتماعها في الخبر او الواو
 للجمع هو مطب لانها متشعبة فلا يجمعان اصلا في مادة واحدة بان
 المراد بالاقتبال احتمالهما على سبيل البدلية لا على طريق الاجتماع
 يلزم اجتماع المتضمنين وهو مطب بقدر انهما لا مطب
 ان خبره للواقع يتم بل خبره الدور فلا مرد للطلب بتدليل انما
 بالواو وجاية للتعليل بط لان الانباء المذكور غير الانباء في
 نفس الامر قابل للتدليل على ظاهره لا خبره بل بفضيلة التي
 برسم المعلوم وان الثاني فانه خبر التصديق الذي هو

في - وتيل جواب اخر للوعم المذكور بان المراد به المكان انضاف
 بها لان يكون متصفا بها بالفعل حتى يلزم اجتماع المنهات فيكون
 لا وجه للفصل من جوابين ونقطة لانه مصطلح المقول ذو
 في الذي هو ما خذ . ومع لما يقال ان الامر هو طلب عمل غير كلف
 فهو وطلب ان الكس نحو اكشف من الفعل ان المراد غير كلف الفعل
 الذي ينبغي منه في اول كلف النفس عنه بالرجوع جواب لما يقال
 ان النهج خارج عن القسمة لكونه دلا على طلب التبرك ولا تحت انبه
 لانه اعلم ثم الضمير لا طلب شر باق النهج لا يدل على طلب التبرك كما
 هو المتبادر لان التبرك مستلزم من الازل غير داخل تحت قدره العبدية
 حاصل محصله بل يدل على كلف النفس عن الفعل الذي هو ما خذ
 فالنهر اذن لا يشارك الامر في ان المقصود به الفعل في الفعل اعم من ان
 يكون ما خذ المركب التام او كلف النفس عن ذلك اما خذ ومنه السنين
 ان الكلف من فعل اخر فعمل مخصوص في الدال صفة التبرك لا الخمر بل
 وقد فانه يدل اه وفيه كنه لان الاجزاء الدالة على طلب

خارجة

خارجة بقوله واللا تخذ لها لها. لما اشترى ما به اشارة لاعدم
الاشترى الى قوله اوكف النفس عنه قوله العلم في الحقيقة
ولهذا اشارة الى عدم الاعتقاد بكون ذلك نائب اليه
بل حكم بغيره ولو كان على سبيل خفض كما هو الظاهر بانه
لنائب اليه ذلك فينقض فيه بحث لانه لا سلم انفسه
بهذا لانه خبر النائب خارجة عن قوله ولا لا يقال الصدق والكذب
ولو سلم انه والى على طلب الفعل بطريق اللفظ مجازا فخرج عن قوله
صيقته قوله مجاز عن شبهة وان الامر سمح في شبهة
لان الامر في الشيء ليس له الادة فيكون المجاز في الظاهر
لا في الاستدلال لما استدل به في محله من الاستدلال
طلب المشبهة لما جعله جوابه قوله انهم فحين كلامهم
طلب مشبهة فمفعولهم فمفعولهم فمفعولهم من الرفع
لا في حد الاداء التمسر من الادة الشيء كذا اولاد التمسر
هو اظهار الادة الشيء كذا او كذا في الرفع والفاظ العود نحو

واشتربت ^و وفي المصحح والدم فانها يجب النقة خبران
وليس انشا، انتهى الاكسب الاصطلاح على انها الانشا المصحح والدم
ويحتمل ان يكون اصطلاحا جوا لما يقال انه لا يوجد بين بعضنا
كالاستخدام وبين التسمية مناسبة فلو كان كذلك لكان
الاصطلاح هذه الامور في التسمية اصطلاح ولا منافاة فيه ^{في} فيجب التسمية
بل المناسب انما هما تحت الامر ^{لازم} لان معنى التسمية هو انما
طلب الفهم وليس ليعرف لغيره عن الصورة التي هي صلة بل الفعل وكيف
وطلب الافعال لانهم لا ولي وطلب الاعلام لتباين فلا يكون ^{الاستخدام}
هذه اصطلاحية ^{لأن} فانهم كلمة انشادة الى ان الاستخدام ^{وهو} عليه
الفهم بعدة عرف اهل اللغتين افعال فعليه على ان قولهم كبر الله
ان لا يكون بخلافهم امر ^{لأن} غلام زير فان غلام زير ^{وهو} النافع
في المطالب ^{لأن} لا يكون في اخر ^{الترتيب} اصطلاحا يكون بعضها
وضعا ^{وهو} فاما ^{الاستخدام} انما ^{لأن} الحكم ^{لأن} فان المعنى ^{الاصلي}
فقط ^{لأن} هو ^{لأن} ان لم يكن ^{لأن} ان لم يكن ^{لأن} ان لم يكن

الشيء

الثانية قيد لما دل لا لفظ لا يعني في الاول فان العلي ونحوه من اقسام
 الصور الذهنية من حيث انها حاوية في العقل لا من حيث انها قضية
 اللفظ وانما قال لا لانه كثير ما يستعمل احدتها مقام الاخر باعتبار
 والحصول من حيث انها قضية اللفظ سببت بالاعتبار من حيث انها
 سميت باللفظيات ومن حيث انها وضع لها اسم سمي الا ان
 قد يفتقر المفهوم دون الاسم او السيمياء فيقال كل من زيد وعمر
 وسمي الرجل ولا يقال انه معناه الاول والذات صفة المفهوم وانما
 وبالعوض صفة اللفظ على كس الاسم او السيمياء فانها اول والذات
 صفة اللفظ وانما بالعوض صفة المفهوم من حيث هو متعين ان
 لا ما عتبه بما صدق عليه حتى يميز نفسه عن غيره ولا ما عتبه لما
 فعلم ان يقول ان المفهوم هو حاصل في العقل هو غير متناول بنفسه فكيف
 يكون التقسيم باعتبار اجاب عنه بان الخبر حاصل في العقل بالقوة
 بواسطة الالات ولا يدل في فهمه بل يخرج الى يد القول والجواب
 اي من حيث انه من جوارب لما يقال في علم ان مانع للفعل من

وقوع الشكر كـ نفس تصور المقوم بل المقوم نفسه لا تصور له وهو
 لان مانع ما هو نظره وهو واجب المعلوم دون العلم واما بدليل في نظره او
 النعت اني تصور له او لا فحل الجزمات باسرها في تعريف العقل بان لم
 ثم امكن استدلاله الى ان تصور غيره على سبيل سائر العقل في الشكر لا يفيد كونه
 لا سببا في القيد او التعليل او نفسه لا البيان الاطلاق في ان كلام
 المصنف روح كقول تقديم الجزم ان اي شكر كـ كثير من فيه دفع لما يعاين
 ان طاعة الناس اذا تصوروا ان كان صورة الموجود في الخارج مستمرة
 بين الصور المتفرقة هي مستمرة في ان الطائفة فتنتج ان يكون كذا بان
 الكيفية امكان شتمه اكـ كثير من فيها حصل في العقل لا الاستمرار
 الصور كما صلت في الاوقات في الصورة الموجودة في الخارج ولا شك
 انه لا يكون شتمه اكـ كثير من فيها حصل فيه قطع النظر عن الخارج لان تصور
 حصول صورته في الذهن لا يتوقف على التعريفات طرأ على اوله لم
 يتغير في تعريف الكلي الجزم اني تصور بدليل في الجزم الكليات المفصلة مثل
 الاستمرار والامكان والوجود فاما ما يمتنع ان يصدق على شي

من الاشياء بالنظر الى الخارج لا الى محسوسه ونصرا ولولم يقصر
 فيها العقل وجب الوجود فان الاشتراك فيه ممتنع الدليل ان
 لكن اذ احرص العقل النظر الى مفهومه لم يمنع من صدقها على شئ فان
 مورد نظره لو كان مانعا من الشك لم يقتضه انبات الواجب ان
 الدليل فلا يكون مانعا وخرجت عن لزوم الكلي فلا يكون حاسما يكون
 قبيح الفهم عن قبح النفس كما يتوهم من عبارة العلامة
 ومعنى جواب لما يقال انه لو اختلف في دفع الشك كان الامكان
 على سبيل البدل في محسوسه فرض الاشتراك على سبيل الدليل فيجب
 فرض الاشتراك فيها ولو اختلف امكان فرض الاشتراك في
 الفرضية لعدم صدقها على شئ من الاشياء بالنظر الى الخارج لشمها
 نقول في الاشياء بان المعسوما كان فرض الاشتراك الكلي
 الفرضية غير خارجة لكونها غير مانعة باعينا لنصرا ومنها وفي بحث لانه معني
 لهذا السؤال والجواب بعد بيان فائدة ضد النفس والنفس
 والنزق والافرق بين الكلي والعقل فهو ان العقل موجود في الخارج

وانه من هو ان الاجزاء مفهومه واهل لا يجب ان يكون مفهوما
 وان اجزاء الكل يكون منها شيئا وخرجات اهل لا يجب ان يكون
 منها شيئا وان منسمة وجود الاجزاء بخلاف اهل غائبا
 اشارة لان اقسامه والوضع العام ليس خبر خبرات والاهم
 والفصل خبر ان اقسامه النوع وهو خبر من حيث هو شخص
 على اهل عنه وفيه كس لان الجنس خبره حقيقة على ما سيجي لكن يمكن
 ادراجه في قوله غالب والخبر لا يخل على اهل لان الخبر مقدم
 على الكل في الوجودين والكل منسمة الوجودية خارج بالموضوع
 فلما فصلت انه لا يراى يكونه فمولا من حيث انه خبر فقول بل لا يراى
 موضوع الخبر منسمة هو نفس القول منسمة لا يجوز انما هو في نفسه
 فيه نوع ونسبة لعدم وجوده فيه غير قول ولا نسمة على ما يمكن
 ان يوضع النوعية والخبر منسمة خبر قول فهو خبر باعبار قول
 باعتبار خبر وقد قبل فصله ان اهل خبره على اقسامه والممكن
 انما حركه العقل لان اهل هو اتحاد المتعارفين وبنسبة خارج